أمر متى رأى ضرورة ذلك لإظهار الحقيقة.

أما في الحالة الثانية (أي إذا ما عزز المتهم إنكاره بالأدلة):

إذا ما عزز المتهم إنكاره بالأدلة التي تنفي عنه التهمة فيجب على المحقق أن يسرع في التحقيق للتثبيت من ادعاءات المتهم والاستماع إلى شهود الدفاع الذين استشهد بهم وأن يعمل كل ما من شأنه أن يؤدي إلى الوصول لمعرفة الحقيقة كاملة [1].

* * *

(١) انظر أحمد فؤاد عبد المجيد، المرجع السابق، ص ٣٠٣ وما بعدها عبد اللطيف أحمد، المرجع السابق، ص٨٥ وما بعدها.

Scanned by CamScanner

Scanned by CamScanner

الباب الخامس

الخبراء والآثار الجرمية

تحتل الخبرة أهمية خاصة في
تحليل الأثر للوصول إلى
الحقيقة

Scanned by CamScanner

Scanned by CamScanner

الفصل الأول

الخبراء

يلعب الخبراء في الوقت الحاضر دورًا مهمًا في أعمال التحقيق الجنائي إذ يساعدون المحققين في كشف غوامض الجرائم بطرق تستند إلى العلم والفن عن طريق دراسة وتحليل مختلف الآثار التي ترسل إليهم.

والخبير: هو ذلك الشخص الذي اكتسب خبرة عملية وفنية معينة، جاءته إما نتيجة لدراسات علمية تلقاها كالطبيب الشرعي والمحلل الكيميائي، أو نتيجة لممارسة مهنة معينة فترة من الزمن فأصبح له فيها فن ودراية وذلك مثل أرباب الحرف والصناعات كالنجارين والحدادين وغيرهم [1].

ويلاحظ بأن قانون أصول المحاكمات الجزائية قد انتبه إلى أهمية الخبراء في التحقيق فأجاز للحاكم أو المحقق من تلقاء نفسه أو بناء على طلب الخصوم أن يندب خبيرًا أو أكثر لإبداء الرأي فيما له صلة بالجريمة التي يجري التحقيق فيها. ولحاكم التحقيق أو المحقق أن يحضر عند مباشرة الخبير عمله [2].

(١) ومن الأمثلة التي تبين أهمية الخبير نذكر الواقعة التالية.

عثر رجال الشرطة على طفل قتيل على قارعة الطريق واشتبهوا بسيارة لنقل الماء ولما استجوب سائقها أنكر التهمة المنسوبة إليه، أرسل المحقق السيارة إلى دائرة البحوث لفحصها فلم يجد الخبراء أي أثر يستدل به على الجريمة، ولكن أحد الخبراء انتبه إلى وجود شعرة على أحد إطاراتها فرفعت بكل حرص وأرسلت إلى قسم السيريولوجي وفي هذا القسم عكف الخبير على فحص الشعرة، ثم طلب شعرة من رأس الطفل القتيل فوضعت تحت المجهر شعرة الطفل لمعرفة خواصها هي الأخرى، ونقلت الشعرتان ووضعتا تحت المجهر المقارن الذي التقط صورتهما مكبرتين (٥٠٠) مرة وبعدها بدات عملية المقارنة بين الشعرتين فكانت النتيجة أن بشرتهما وقشرتهما ونخاعهما متشابهين تمامًا، أي أنهما لنفس الشخص. وفي الحال أرسل التقرير إلى السلطات المختصة التي قامت بدورها بمواجهة المتهم بهذه الأدلة الدامغة فاعترف بجريمته على الفور.

(٢) انظر المادة (٦٩) فقرة (أ . ب) من قانون أصول المحاكمات الجزائية.

Scanned by CamScanner

ونظرًا لأهمية التحقيق في الجنايات والجنح فقد خول القانون حاكم التحقيق أو المحقق أن يرغم المتهم أو المجني عليه في جناية أو جنحة على التمكين من الكشف على جسمه وأخذ تصويره الشمسي أو بصمة أصابعه أو قليل من دمه أو شعره أو أظافره أو غير ذلك ما يفيد التحقيق لإجراء الفحص اللازم عليها ويجب بقدر الإمكان أن يكون الكشف على جسم الأنثى بواسطة أنثى كذلك [1].

ومما تجدر الاشارة إليه بأن على المحقق أن يعلم بأن لمعلومات الخبير حدًّا معينًا تقف عنده وبالتالي ألا يغالي في طرح الأسئلة التي يوجهها إلى الخبير، إذ أن للعلوم والتجارب نطاق معين ولا يمكن لأحد الإحاطة بكل شيء. وإلا فإن المحقق سوف يعرض نفسه للسخرية، كأن يسأل مثلاً عما إذا كان الدم الذي عثر على ملابس المتهم من رجل أم امرأة.

ومن ناحية أخرى قد يصعب على الخبير أن يجيب على الاسئلة الملقاة عليه إلا إذا وقف على ظروف الدعوى واطلع على الأوراق ومحاضر التحقيق وأقوال المجني عليه والشهود حتى يتبين الأرجح، فقد لا يستطيع أن يعين بالضبط الآلة التي أحدثت الجروح ولكنه إذا تبين من أقوال الشهود أو المجني عليه أنه ضرب مثلاً بالآلة الفلانية أمكنه أن يجيب عما إذا كان ذلك ممكنًا أو لا وهذا شيء له أهميته.

وعليه فليس هناك ما يمنع من أن يطلع المحقق الخبير على ما تم في التحقيق وكافة المعلومات الأخرى التي تسمح بها ظروف التحقيق والتي تساعد على أداء مهمته بنجاح إلا أنه لا يجوز للأخير أن يبني رأيه الفني على أقوال الشهود أو غيرهم إذ أنه ملزم بإبداء رأيه بناء على ما ترشده إليه قواعد العلم والفن غير متأثر بشيء ما[2].

ويقدم الخبير رأيه مكتوبًا وموقعًا من قبله مبينًا الأعمال التي قام بها والرأي الذي

---

(١) انظر المادة (٧٠) من قانون أصول المحاكمات الجزائية.

(٢) انظر فؤاد أبو الخير وإبراهيم غازي، المرجع السابق، ص ٢٩٣.

Scanned by CamScanner

توصل إليه، ويرفق المحقق هذا التقرير بالأوراق التحقيقية كما أنه من الجائز أن يدلي الخبير برأيه شفويًا أمام المحقق، وفي هذه الحالة على الأخير أن يدونه في محضر التحقيق، ثم يوقع كليهما. وفي كل الأحوال يجوز للمحقق أن يستدعي الخبير ويناقشه فيما جاء في تقريره.

هذا وإن المحقق أو القاضي غير ملزم بالأخذ برأي الخبير طبقًا لمبدأ ترك الحرية للقاضي في تكوين رأيه واعتقاده بالإدانة أو البراءة في الأمور الجنائية حسب اعتقاده إذ أن القاضي «خبير الخبراء»[1].

ونظرًا لأهمية الخبير الفني في كشف الجرائم لذا نجد أن أغلب الدول الحديثة قد عمدت إلى تأليف هيئات خاصة للخبراء تابعة للشرطة أو مستقلة عنها، للحصول على المعلومات الضرورية الفنية بأسرع وقت ممكن. وتشمل هذه الهيئات ما يأتي:

١ ـ الأطباء العدليون.

٢ ـ الخبراء بطبعات الأصابع وآثار الأقدام.

٣ ـ الخبراء بالأسلحة النارية.

٤ ـ الخبراء بأسلوب الإجرام.

٥ ـ المحللون الكيماويون.

٦ ـ المصورون، وغيرهم من ذوي الاختصاص.

ضرورة التعاون بين المحقق وخبير المختبر الجنائي:

يستطيع كل محقق أن يتعلم كيف يجمع الآثار المادية التي يجدها في محل ارتكاب الجريمة وكيف يجري عليها الاختبارات الأولية، غير أن هذا العمل يحتاج منه إلى وقت وجهد كبيرين لا يتوفران له عادة إذ أن على المحقق أن يتفرغ لأعمال البحث والتحقيق الأخرى، كالاستجواب ومناقشة الشهود والكشف والتفتيش وجمع المعلومات الأخرى،

(١) انظر أحمد فؤاد عبد المجير، المرجع السابق، ص ٢٢٣.

Scanned by CamScanner

أما العناية بالآثار وفحصها فعليه أن يترك أمرها لخبير متخصص في هذا النوع من العمل.

واستنادًا لما تقدم يجب أن يتعاون المحقق مع الخبير تعاونًا صادقًا، وأن يشعر كل منهما بأنه مكمل للآخر في وظيفته، وأنه لا مجال للتنافس بينهما، فلا يمكن للخبير أن ينتج ما لم ييسر له المحقق ذلك، ولا يمكن للمحقق أن يحل أسرار الجريمة ما لم ينتفع بجهود رجل المختبر الجنائي إلى أقصى حد، لذلك فمن الواجب توافر الصراحة والثقة بينهما، ولما في ذلك من فائدة كبرى يعود نفعها على الأمن العام [1].

ضرورة التعاون بين المحقق والطبيب العدلي:

إن قيام التعاون بين الطبيب العدلي والمحقق أمر لا بد منه لإزاحة الستار عما يكتنف الجريمة من غموض وملابسات. وكلما زاد هذا التعاون بين الاثنين كلما سهل اكتشاف الجريمة ومعرفة مرتكبها وبالعكس.

ويتحقق التعاون عن طريق إيضاح الطبيب الفاحص مجمل ظروف الحادث الذي اطلع عليه المحقق خلال تحقيقه الأولي مع بيان الأسباب التي استند عليها يكون الحادث جنائيًا أو عارضيًا أو انتحاريًا، مع ذكر النقاط الغامضة التي لديه ليدرسها الطبيب ويقوم بإجراء التجارب الخاصة لإزالة هذا الغموض.

وعلى هذا الأساس فقد اتفق الأطباء العدليون وعلماء التحقيق الجنائي على وضع استمارات خاصة ترسل بصحبة الجثة أو المصاب تحوي حقلاً خاصًا يذكر فيه المحقق مجمل ظروف الحادث الذي اطلع عليه أثناء التحقي وخلال الفترة الواقعة بين علمه بالحادث وبين تنظيم الاستمارة.

أوجه الخلاف بين الخبير والشاهد:

١ ـ يخبر الشاهد عن حوادث قد وقعت سابقًا بينما الخبير يدلي برأي عن وقائع

(١) انظر عبد العزيز حمدي، المرجع السابق، ص ١٦ – ١٧.

Scanned by CamScanner

حاضرة أمامه وقت تكليفه بها.

٢ ـ يتحدد عدد الشهود بمن شاهد وقائع الحادثة بينما يجوز أن يكون عدد الخبراء متعددًا حسب ظروف الأحوال واستنادًا لاقتناع المحقق أو القاضي.

٣ ـ أن سبب وجود الشاهد هو علمه بالوقائع ولذلك لا يمكن تغييره أما الخبير فيتم تعيينه من قبل المحقق أو الحاكم وبالتالي فيمكن تغييره؛ لأن سبب وجوده هو معرفته العلمية والفنية.

٤ ـ إن مهمة الشاهد في التحقيق تنحصر بمجرد الإخبار عن وقائع بينما الخبير يقرر رأيًا مستندًا على أمور فنية وعلمية، فدوره أقرب إلى القاضي منه إلى الشاهد [١].

* * *

(١) انظر فؤاد عبد المجيد، المرجع السابق، ص ٢٢٠ – عبد اللطيف أحمد، المرجع السابق، ص ٦٠.

Scanned by CamScanner

Scanned by CamScanner

الفصل الثاني

طبعات الأصابع

لمحة تاريخية:

كانت البصمات معروفة عند البابليين القدماء ويدلنا على ذلك الألواح الخزفية التي وجدت في مدينة بابل، وقد استعملوا بصمات الأصابع في معاملاتهم التجارية، إذ كانوا يبصمون بإبهامهم بعض الألواح الخزفية المحتوية على ما يتعلق بأمورهم التجارية وباقي المعاملات المدنية المهمة الأخرى وبذلك كانوا يحمون أنفسهم ضد التزوير.

ولم يكن استعمال بصمات الأصابع مقصورًا على البابليين من الأمم القديمة، فقد استعملها أيضًا الصينيون القدماء في العقود لتقوم مقام الختم والإمضاء.

وقد عثر الدكتور الإنكليزي هنري فولدز سنة ١٨٨٠ عندما كان يشتغل في إحدى مستشفيات طوكيو باليابان على أوان خزفية يابانية يرجع عهدها إلى ما قبل التاريخ وعليها رسوم بطبعات الأصابع. وثبت أيضًا أن الصينيين استخدموا بصمات الأصابع في القرن الثالث عشر في الإجراءات الجنائية، ولكن لا يعلم إن كان استخدامهم لها مشابهًا لطرقنا الحديثة أم لا.

ومن المرجح أن أول من قام بالبحث الفني الحديث في العصور المتأخرة ووصف الخطوط والانخفاضات الموجودة على رؤوس الأصابع بصورة صحيحة هو مارشيللو مالبيكي، الإيطالي مكتشف الميكرسكوب وذلك أثناء بحثه عن أشياء يختبر بها آلة توصل إلى اختراعها وكاد أن يصل إلى اكتشاف بصمات الأصابع بصورة كاملة، غير أن اشتغاله بأمر الميكروسكوب قد صرفه عن بصمات الأصابع وعن مواصلة البحث والتحري بخصوصها وقد فاته تقدير أهمية بحوثه تلك.

وتبعه بعد ذلك الدكتور «بوركنجي» أستاذ علم وظائف الأعضاء بجامعة أوسلوا

Scanned by CamScanner